

المحور الثالث

الإنفاق والكلفة والعائد من التعليم

مفهوم الإنفاق على التعليم

- يشير إلى ما يستهلكه التعليم من مصروفات (فتح المدارس، رواتب الموظفين، استهلاك المباني، إعداد المناهج، طباعة الكتب، المواصلات، التقييم، الإشراف، الأجهزة والمعدات والأدوات، الصيانة، الحماية، التأمين الصحي والغذائي،.....)
- أصبحت نفقات التعليم تتزايد بشكل كبير في شتى دول العالم على اختلاف أنماطها وتطوراتها الحضارية (بنسب متفاوتة إلا أنها متفقة في الزيادة المضطردة)، إذ أصبحت نفقات التعليم تشكل نسبة كبيرة في ميزانيات الدول ودخلها القومي مقارنة مع الإنفاق على باقي الميادين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

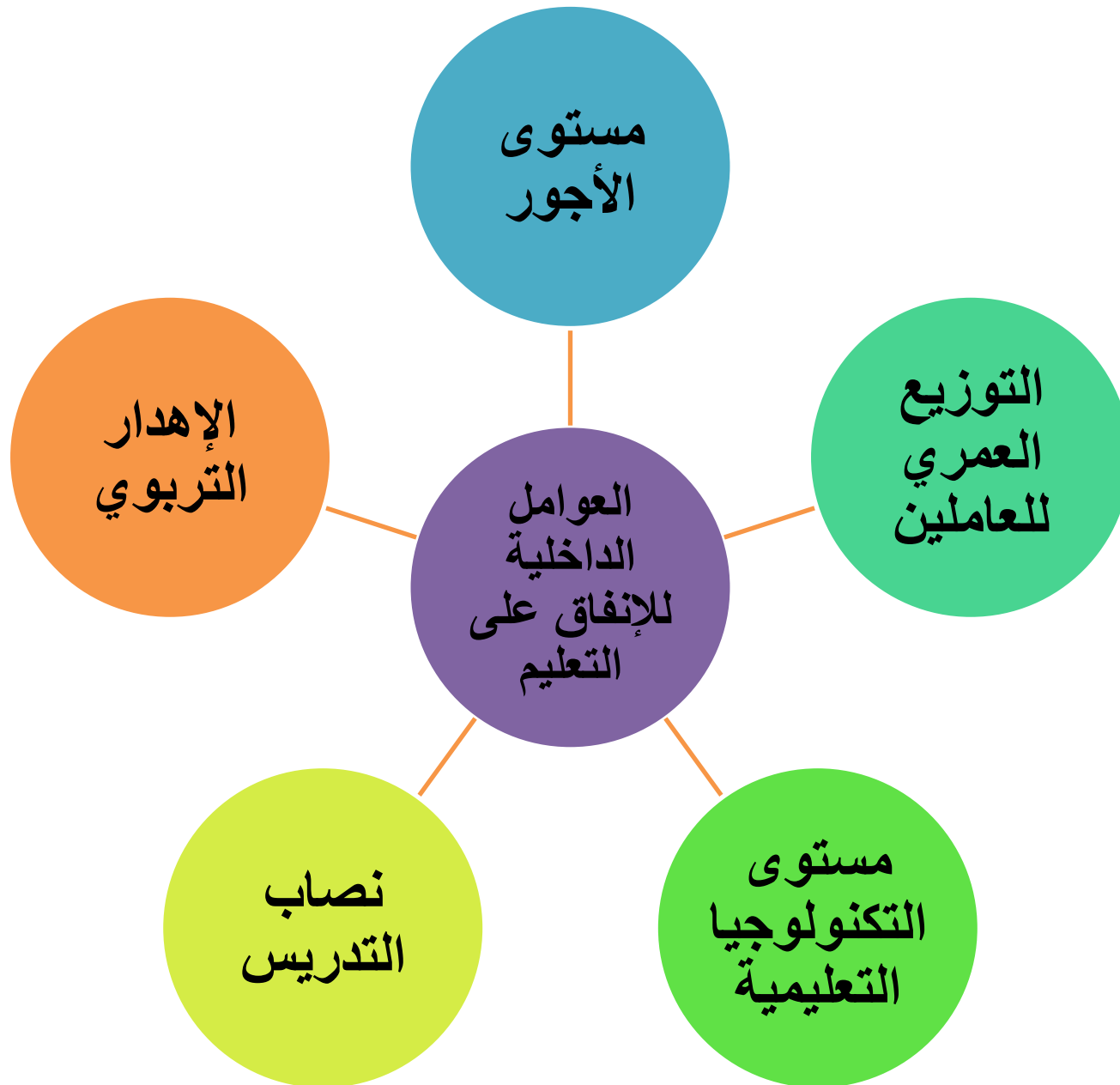
ما مترتبات الزيادة المضطرة في نفقات التعليم؟؟؟

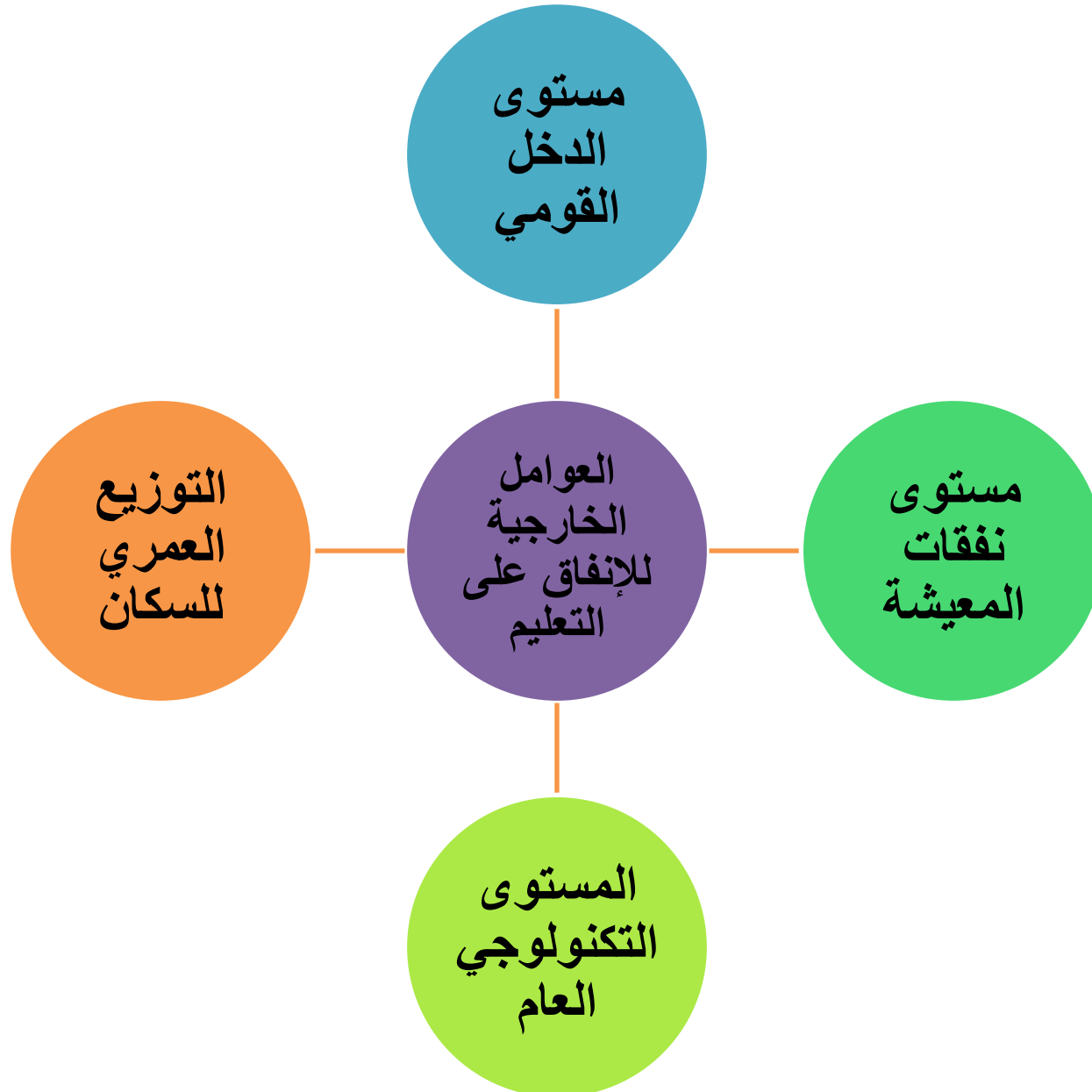
- مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبحلول التخطيط التربوي مكان العفوية والتلقائية، أصبح هدف التخطيط التربوي الرئيس هو حث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعجيلها، فالتقدم ينبغي أن يترجم بإنتاج متزايد كما وكيفا وبأقل كلفة، بمعنى زيادة الإنتاجية
- الإنتاجية = الإنتاج / الكلفة المنفقة للحصول عليه

ليتمكن التخطيط من رفع الإنتاجية.....

- أصبح هناك اهتمام كبير في الجوانب الاقتصادية للتعليم
فما عوامل هذا الاهتمام ؟؟؟

- التزايد الكبير في نفقات التعليم
- الزيادة الكبيرة في أعداد الملتحقين بالنظام التعليمي، الأمر الذي أدى إلى البحث عن مصادر للتمويل لمقابلة هذه الأعداد والعمل على تحسين العائد من التعليم
- التوجه نحو التعليم كاستثمار وليس كاستهلاك
- زيادة دخول الأفراد والتي تزيد من تطلعاتهم إلى فرص تعليمية أرقى





أهمية دراسة نفقات التعليم للمخطط التربوي

- إيجاد تناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة
- توزيع الموارد المتاحة توزيعاً عادلاً ومنطقياً بين المستويات التعليمية بأجهزتها المختلفة
- التأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة

أسباب تزايد نفقات التعليم

تزداد نفقات التعليم في الدول الغنية عنها في
الدول الفقيرة
قد تشترك عوامل أخرى تزيد من الإنفاق على
التعليم

العوامل الاقتصادية

غير مباشرة

الاستخدام الكثيف لعنصر العمل،
ارتفاع كلفة المخرجات العائد إلى
الركود التكنولوجي، الاتجاهات
التربوية الحديثة

مباشرة

زيادة عدد الملتحقين، تطور الجوانب
النوعية للتعليم، تطوير الجانب
العلمي على حساب الأدبي، تنوع
مجالات واختصاصات التعليم، زيادة
الاهتمام بالتعليم العالي، تزايد نفقات
ملحقات التعليم

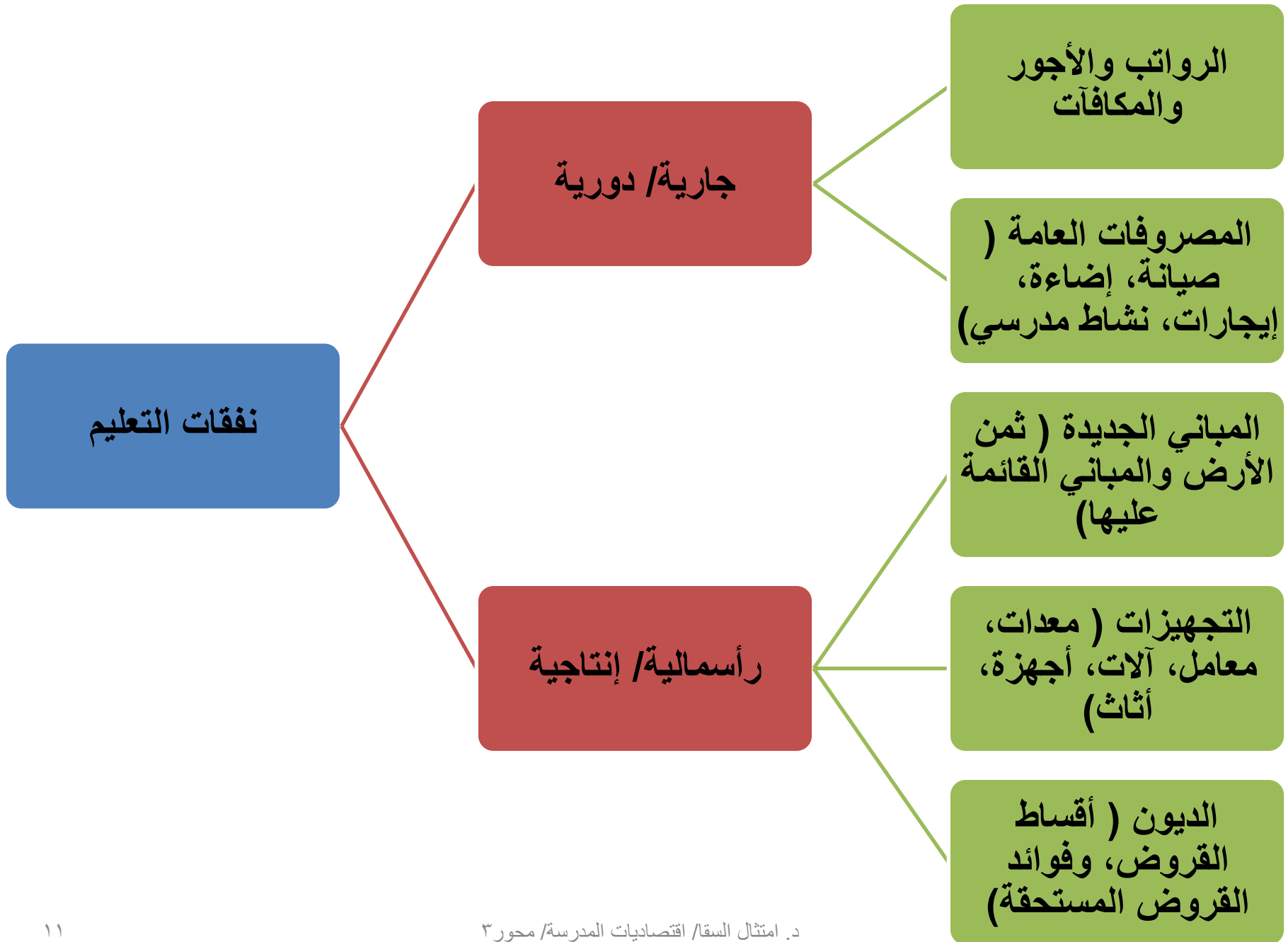
العوامل التربوية

اتجاهات تربوية ساعدت على زيادة نفقات التعليم

- سيادة اتجاه إيجابي يدعو إلى إطالة فترة بقاء الدارسين في المؤسسات التعليمية مجارا للتدفق المعرفي الهائل وتحسينا للمستوى التعليمي للدارسين لتمكينهم من استيفاء متطلبات المهن التي أصبحت أكثر تعقيدا وتخصصية، كما ساعد على ذلك تحسن مستوى المعيشة وزيادة الدخل مما أعطى للأبناء فرصة أوسع للحصول على مستويات تعليمية أفضل
- زيادة المستوى الكمي لمتطلبات التعليم والناج عن التركيز على الناحية الكيفية للتعليم

اتجاهات تربوية ساعدت على زيادة نفقات التعليم

- اتساع المعرفة الإنسانية وتشعبها، وإدخال علوم جديدة مما تطلب إعداد معلمين متخصصين
- التركيز على فاعلية المتعلمين ومشاركتهم مما اقتضى الاهتمام بالأبنية المدرسية والمرافق والتجهيزات
- التطور العلمي والتكنولوجي الذي زاد الاهتمام بالعلوم البحتة والتطبيقية والتي تتطلب مختبرات وتجهيزات وآلات وإعدادا عاليا للمعلمين
- الاهتمام الزائد بالتعليم العالي ورفع نسبة الملتحقين فيه



مفهوم الكلفة في الاقتصاد

- يتخذ مفهوم الكلفة بوجه عام، عندما يكون هناك إنتاج لسلعة أو لخدمة. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار:
 - ✓ أن الكلفة يمكن أن تحدد بعبارات نقدية أو غير نقدية
 - ✓ أن الكلفة تنسب إلى أحد أطراف التعامل الاقتصادي: منتج، بائع، مشتر، مستهلك

مفهوم الكلفة في الاقتصاد

إن الكلفة النقدية بالنسبة إلى مستهلك السلعة أو الخدمة- أي السعر الذي يدفعه- من المفروض أن تمثل بعض التكافؤ من الناحية المالية مع الكلفة التي تحملها البائع، أي الفرصة التي ضيعها لاستهلاك السلعة أو الخدمة التي باعها للغير

نظرا لوجود سلسلة أطراف التعامل الاقتصادي، ابتداء من المالك أو المنتج الأول حتى المستهلك النهائي، فإن المنطق الاقتصادي وقوانين التصرف تفرض أن تكون الكلفة بالنسبة إلى أحد الأطراف أعلى أو مساوية للكلفة التي يتحملها الطرف الأعلى في السلسلة، وأدنى أو مساوية للكلفة التي يتحملها الطرف الأدنى

مثال على الكلفة الاقتصادية

- إن كلفة منتج غذائي، بالنسبة إلى المستهلك النهائي (سعر الشراء بالمفرق) تكون أعلى من الكلفة التي تقع على البائع بالمفرق (سعر المبيع للبائع بالجملة + الأعباء)، وهذه الكلفة تكون بدورها أعلى من الكلفة التي تقع على البائع بالجملة (سعر الشراء الذي يعطى للبائع بالجملة + الأعباء). كما أن الكلفة بالنسبة إلى البائع بالجملة تكون أعلى من الكلفة التي تقع على المنتج

كلفة التعليم

إن نفقات التعليم بأقسامها المختلفة تتم دراستها وتقديرها وحسابها من خلال كلفة التعليم

كلفة التربية/ التعليم تتضمن مفهومين:

الكلفة المالية: أسعار السلع والخدمات المستخدمة في التربية

الكلفة المادية: مجموع السلع المادية والخدمات الفعلية الضرورية

خصائص التعليم مقارنة بالصناعة العادية

- إن الإنتاج في التعليم لا يتم في سنة واحدة، وإنما يمتد على فترة زمنية لا يمكن الحصول عليها بضرب كلفة كل سنة دراسية بمدة المرحلة الدراسية. وإنما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الكلفة الإضافية الناتجة عن الإهدار المدرسي (التسرب والإعادة)
- إن كلفة التربية تقع على المجتمع الذي يعطيها وعلى الفرد الذي يتلقاها والذي عليه أن يتحمل " الربح الفائت " الذي يخسره من تخصيص وقته للتعليم، فيما لو كان في سن العمل. وعلى الدولة أن تأخذ في الاعتبار كلفة الفرصة الضائعة في سياستها العامة، إذ أنها قد تعترض أهداف الإنتاج في حالة نقص اليد العاملة

مفهوم كلفة التعليم

- الكلفة: مقياس لمقدار الإنفاق النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة، ويتحدد المعنى الدقيق للكلفة حسب الغرض الذي تستخدم من أجله
- يعتبر التلميذ الذي يدرس في أي نوع من أنواع التعليم ومستوياته والخريج من أي مرحلة وحدة مناسبة للكلفة في التربية والتعليم

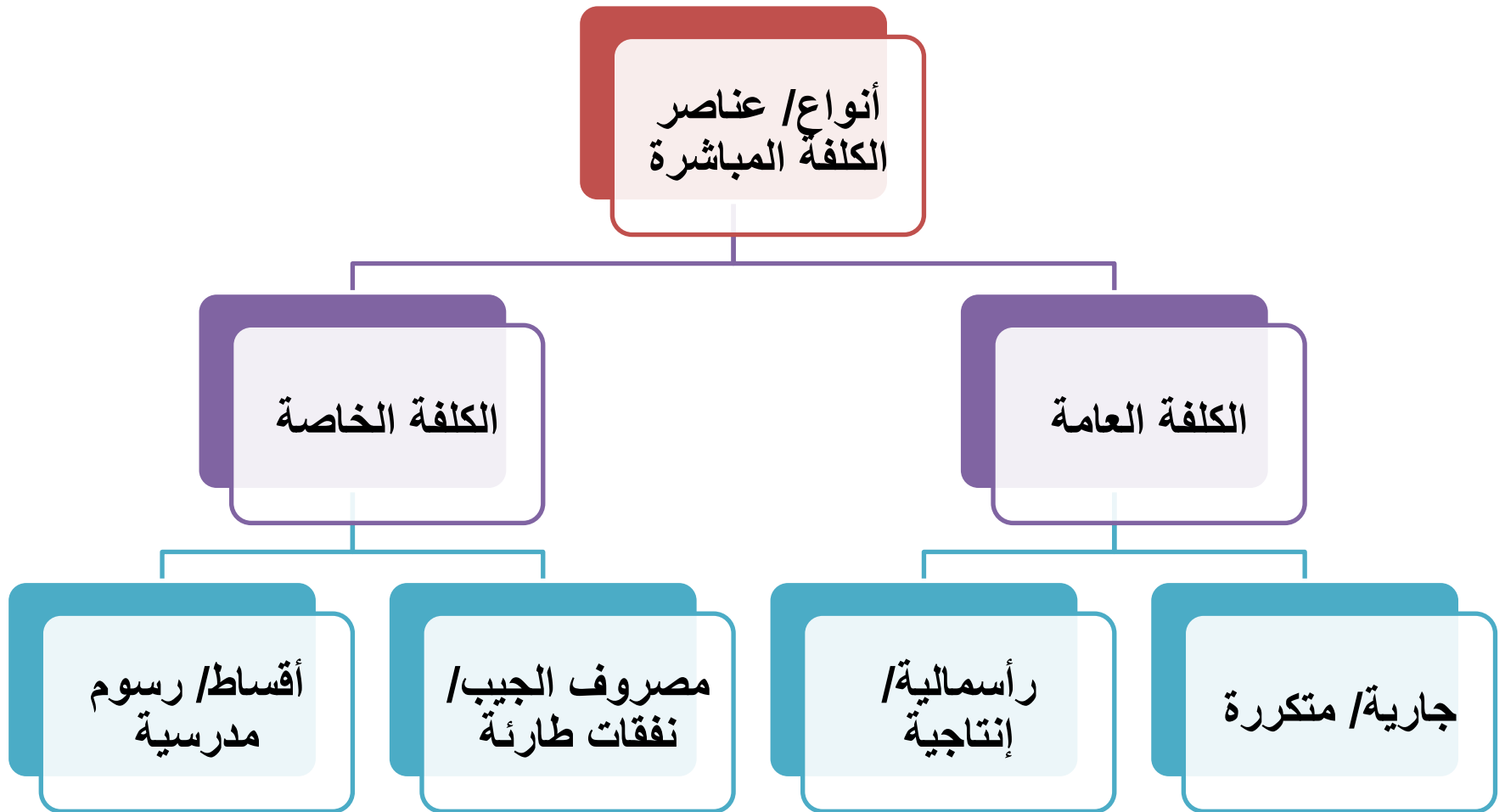
مفهوم الكلفة حسب الغرض

المفهوم المحاسبي
(يرتبط بالإنفاق
المتحقق خلال فترة
ماضية)

• كافة الإجراءات التي اتخذت
في الماضي لتحقيق التكاليف
التي تم تحملها وتحققت عمها
كمية معينة من إنتاج معين

المفهوم التخطيطي
(يرتبط باتخاذ
القرارات حول الإنفاق
في المستقبل)

• الإجراءات التي تتخذ لتقدير
التكاليف التي يتم تحملها في
المستقبل لتحقيق ناتج معين



أنواع/ عناصر الكلفة غير المباشرة

```
graph TD; A[أنواع/ عناصر الكلفة غير المباشرة] --> B[كلفة الفرصة الضائعة/ البديلة]; A --> C[كلفة الإدارة العامة]
```

كلفة الفرصة
الضائعة/ البديلة

كلفة الإدارة
العامة

وحدة الكلفة وأشكالها في التربية والتعليم

- كلفة الطالب الواحد: وهي الصيغة الأكثر شيوعا واستخداما وتمثل النسبة بين ما ينفق على التعليم وعدد الطلاب المسجلين في المؤسسة التعليمية

كلفة الطالب = النفقات (على الطلاب في مرحلة ما ونوع ما من التعليم)

مجموع عدد الطلاب (في نفس المرحلة ونوع التعليم)

وحدة الكلفة وأشكالها في التربية والتعليم

- **كلفة الخريج:** وهي الصيغة التي تمثل النسبة بين الكلفة الكلية وعدد الخريجين، وتحسب على النحو التالي:
 - ✓ نقدر عدد الخريجين خلال فترة معينة
 - ✓ نقدر النسبة بين هذا المعدل وعدد الطلبة المسجلين في المرحلة التعليمية المعنية
 - ✓ ثم نحسب الكلفة التعليمية للطلاب، وبالتالي معدل كلفة الخريج

وحدة الكلفة وأشكالها في التربية والتعليم

- الكلفة تبعا لمعدل الحضور اليومي: تعتمد هذه الصيغة على معدل نظرا لاختلاف واقع عدد الطلبة الذين يمارسون التعليم عن المسجلين رسميا في المدارس ويستخرج معدل الحضور اليومي بقسمة مجموع الحاضرين على عدد أيام الدراسة وتم تعديل هذه الصيغة إلى متوسط العضوية اليومية باعتبار إمكانية تغيب الطالب من ١٠ - ١٥ يوما

وحدة الكلفة وأشكالها في التربية والتعليم

- **الكلفة الحدية:** الإضافة الكلفة الكلية لمؤسسة تعليمية ما نتيجة لقبول طالب إضافي واحد بحيث يحدث واحد مما يلي
- أن تكون مرافق المؤسسة التعليمية غير مستخدمة استخداما كاملا فتزيد الكلفة الكلية من ناحية الإدارة والكتب والقرطاسية والمواد
- أن يكون هناك تحسن في الفاعلية الفنية المستخدمة يؤدي إلى توسع مرافق المؤسسة التعليمية
- أن يكون هناك توسع في مرافق المؤسسة التعليمية دون تغير الفاعلية الفنية المستخدمة

وحدة الكلفة وأشكالها في التربية والتعليم

• كلفة الفرصة الضائعة:

اقتصاديًا: تمثل التضحية بسلع أو بنشاطات اقتصادية أخرى، أي بفرص ضائعة عندما نقلع عن القيام بعمل اقتصادي لتحقيق عمل آخر. بمعنى أنها التضحية في استخدام موارد اقتصادية معينة في مجال اقتصادي دون غيره، وبالتالي هي الفرق بين عوائد استخدام هذه الموارد في المجالات المختلفة تربويًا: تمثل المزايا التي يتم التضحية بها بسبب إنفاق الموارد في القطاع التعليمي بدلًا من توجيهها نحو نشاطات أخرى

مفهوم كلفة الفرصة الضائعة بين الاقتصاد والتربية

- كلفة الفرصة الضائعة تحتل مكانا هاما في الاقتصاد، لأن على الإنسان، عندما يواجه حاجات متعددة ووسائل محدودة، أن يجري اختيارا بين بعض الأهداف والغايات ومن المعروف أن كل اختيار يفترض تضحية، أي كلفة.
- كلفة الفرصة الضائعة تحتل مكانا هاما في التربية بالنسبة لنظرية اتخاذ القرارات، بينما لا تجد كلفة الفرصة الضائعة مكانا لها في تحليل الكلفة والفائدة

كلفة الفرصة الضائعة على الدولة

- يستنفد التعليم على غرار كل صناعة، قسما من الموارد الكلية المتاحة، بحيث أن تخصيص هذا القطاع بجزء من الموارد يعني حرمان القطاعات الأخرى منها. وحتى إذا كانت الكلفة المالية، على مستوى الدولة لا تتغير، فإن الكلفة الحقيقية تكون مختلفة، كما أن الأثر في الاقتصاد لا يكون ذاته، وهكذا فإن التضحية بإنشاء مصنع لصالح التوسع في التعليم، تمثل فرصة الكلفة الضائعة.

أمثلة

- عندما تأخذ الدولة مهندسا من قطاع الصناعة وتجعل منه أستاذا، فإن ذلك يستتبع انخفاضا في الإنتاجية الصناعية، وهذه هي كلفة حقيقية، في حين لن يكون هنالك ارتفاع في الكلفة المالية، إذا كان المهندس يتقاضى في التعليم نفس الراتب الذي كان يتقاضاه في المؤسسة الصناعية
- يكون هناك كلفة للفرصة الضائعة عندما نستخدم معلمين في إعداد معلمين آخرين أو وضع كتب مدرسية، بمعنى أنه ينجم عن ذلك تباطؤ وقتي في التوسع في التعليم، إلا أن هذا التباطؤ سيعوض بتوسع سريع بعد مهلة معينة، وذلك بعد أن يتم إعداد المعلمين ووضع الكتب.

كلفة الفرصة الضائعة على المؤسسة

- إذا قامت مؤسسة صناعية بتنظيم دورات تأهيلية لمستخدميها فعليها أن تتحمل بالإضافة إلى الكلفة المالية المتمثلة برواتب المدربين كلفة الفرصة الضائعة بمعنى أن المدة المخصصة للإعداد قد أخذت على حساب الإنتاج. وتقاس هذه الكلفة بقيمة السلع والخدمات التي كان بالإمكان إنتاجها خلال هذه المدة. ولكن المؤسسة يمكن أن تقبل بتحمل هذه الكلفة، إذا اعتبرت أن الإعداد المعطى سيرفع فيما بعد من إنتاجية العاملين (تحليل الكلفة والفائدة)

كلفة الفرصة الضائعة على الفرد

- قد يقوم العاملون في المؤسسة الصناعية باختيار التدريب والتأهيل عندما يقبلون بصورة مؤقتة برواتب ضعيفة في الظرف الحاضر، على أن ينالوا فيما بعد أجورا أعلى. وفي مثل هذه الحال فإن كلفة الفرصة الضائعة بالنسبة إلى أعدادهم تمثل الربح الفائت الذي قبلوه مؤقتا بأجور ضعيفة

مثال كلفة الفرصة الضائعة على الفرد

- حتى عندما يكون التعليم مجانياً، فإن التلميذ يتحمل كلفة الفرصة الضائعة إذا كان في سن العمل. وهذا الربح أو الكسب الفائت يزداد مع تقدم سن الطالب وارتفاع قدرته على الإنتاج، كما أن نفقات العيش والتربية ترتفع مع ارتفاع مستوى التعليم.

عامل الزمن وأثره في كلفة الفرصة الضائعة

- يلعب عامل الزمن دوراً في التحكم باختيار الأفراد، فالأرباح الفورية لها قيمة أكبر من الأرباح المستقبلية حتى ولو كانت المستقبلية أكبر، ومن هنا يلجأ التلاميذ من الطبقة الفقيرة إلى عدم متابعة الدراسة بعد المرحلة الإلزامية، رغم جدارتهم وقابلياتهم. وتعتبر المنح من الأساليب الرامية إلى التعويض عن الربح الفائت
- يعتبر عامل الزمن مهماً على صعيد المجتمع، وبخاصة في الدول الفقيرة إذ أن كل تأخير في تنفيذ أحد المشاريع يمكن أن يؤدي إلى خسائر فادحة (بناء سد لتأمين مياه الري، والطاقة الكهربائية للصناعة، أو بناء سد ضد الفيضان)

قياس كلفة الفرصة الضائعة

- بالنسبة للأرض والمباني والأجهزة والمعدات والمواد، تعكس كلفة الفرصة الضائعة سعر السوق في حالتي البيع والإيجار نظرا لكون الموارد أصبحت أموالا من نوع آخر ولم تعد مبلغا نقديا قابلا للاستخدام في عدة بدائل، مما يتعذر معه تقدير تكاليف الفرصة
- بالنسبة للطلبة الذين يتجهون إلى التعليم يتم مقارنة الدخل الذي يخسره الطلبة بما يحصل عليه أولئك الذين تفرغوا للعمل من أقرانهم الذين يماثلونهم في العمر والجنس ويعيشون في نفس المنطقة
- بالنسبة لأعضاء الهيئات التدريسية والموظفين تمثل كلفة الفرصة الضائعة السلع والخدمات الاقتصادية التي ضاعت بسبب عدم إنفاق الأموال المخصصة لرواتبهم في مجالات إنتاجية، إضافة إلى ما يخسره الإنتاج الوطني من عدم استخدامهم في مجالات أخرى غير التعليم

هل تدخل كلفة الفرصة الضائعة في حساب نفقات التربية؟؟

- يدخل بعض الاقتصاديين مثل شولتز الأمريكي الكلفة الضائعة في حساباته وقد قدرها بأجور ١١ أسبوع عمل في التعليم الثانوي، وأجور ٢٥ أسبوع عمل في التعليم العالي إلا أن إدخال الربح الفائت (كلفة الفرصة الضائعة) في حساب نفقات التربية مسألة صعبة تثير العديد من المشكلات

لماذا؟؟

الأسباب

- من حيث طريقة الحساب، عندما نقدر الربح الفائت بالاستناد إلى متوسط دخل الشبان من نفس العمر والجنس الذين يعملون في الصناعة فإننا نفترض أن جميع الطلاب، إذا تركوا الدراسة وتقدموا لسوق العمل سيجدون عملاً وسيكون الاقتصاد قادراً على امتصاصهم بنفس المستوى من الأجور. وهذه الفرضية موضوع شك كبير إذ يخشى أن يؤدي هذا التدفق على سوق العمل إلى البطالة وإلى خفض مستوى الأجور.
- هناك طلاب يعملون فعلاً للتمكن من تمويل تعليمهم وينبغي حسم أرباحهم من تقدير الربح الفائت

التمييز بين مفاهيم الكلفة

- الكلفة النقدية، والتي تقابل الإنفاق الحسابي أو دفع المال مثل دفع رواتب المعلمين، وشراء الكتب
- الكلفة غير النقدية، مثل إسهام الأفراد في بناء المدارس أو تأمين المسكن والتغذية للمعلمين خاصة في المناطق القروية والنائية
- الكلفة الفعلية، وتمثل مجموع الكلفة النقدية والكلفة غير النقدية. ويمكن ترجمتها بعبارات مادية (مجموع السلع والخدمات المستخدمة)، أو بعبارات مالية
- كلفة الفرصة الضائعة التي تقابل مقدار الربح الفائت
- الكلفة الكلية التي تمثل مجموع الكلفة الفعلية وكلفة الفرصة الضائعة، وهي التي تملي اختيار الفرد وسلوكه الاقتصادي

النتيجة

- من الضروري أخذ فرصة الكلفة الضائعة بالاعتبار في نظرية اتخاذ القرارات أو التخطيط التربوي

لكن

- لا مبرر لإدخالها كعنصر حسابي في كلفة التعليم

طرق التنبؤ بنفقات التعليم وكلفته

- تشير طرق التنبؤ إلى عدم التوقف عند حد تقرير نفقات التعليم والتعدي إلى التنبؤ بهذه النفقات في السنوات القادمة ووضع أسس يمكن الاعتماد عليها في ذلك التقدير، وبالتالي فإن الخطط التعليمية التي تضعها الدولة لابد أن تترجم إلى خطط مالية، بحيث نضع مقابل الأهداف المرسومة في الخطة ما تحتاج إليه من أموال ونفقات

طريقة كلفة الطالب

• تتم على النحو التالي:

□ تحديد مجموع النفقات الجارية خلال السنة التي يتم اختيارها كسنة أساس

□ قسمة المجموع الكلي للنفقات الجارية على عدد الطلاب خلال تلك السنة للحصول على كلفة الطالب الواحد خلال سنة الأساس

□ يتم ضرب هذه الكلفة بعدد الطلاب المتوقع في سنوات التنبؤ

□ لتحقيق الدقة يتم مراعاة العوامل المؤثرة وإدخالها في الحساب مثل حساب متوسط كلفة الطالب في جميع مراحل التعليم وأنواعه، والموقع الجغرافي، والجماعات الاجتماعية المختلفة

طريقة معيار رواتب الأساتذة

• تتم على النحو التالي:

قسمة عدد الطلاب الإجمالي على عدد الطلاب المقابل لأستاذ واحد على نحو ما تحدده الأهداف المتوخاة فيتم الحصول على عدد الأساتذة في سنة التنبؤ تبعا لأنواع المدارس ومؤهلات المعلمين

يضرب عدد الأساتذة الذي تم حسابه بالرواتب المتوقعة، للحصول على جملة النفقات المخصصة لرواتب الأساتذة والتي تمثل تقريبا ٨٠% من النفقات الإجمالية

تقدر النفقات الإجمالية بناء على النسبة السابقة والتي قد تختلف من بلد لآخر تحسب النفقات الرأسمالية ضمن هذه الطريقة اعتمادا على علاقة ثابتة ممثلة بنسبة النفقات الجارية إلى النفقات الإجمالية وهذا أمر غير دقيق

تحسين حساب النفقات الرأسمالية

- قسمة عدد الطلاب المتنبأ به على عدد طلاب الصف الواحد في مختلف مراحل التعليم وأنواعه للحصول على عدد الصفوف المطلوبة بالإضافة إلى الاستقصاء عن الصفوف التي سيتم استبدالها بصفوف جديدة
- قسمة مجموع النفقات الرأسمالية المخصصة فعلاً لمختلف أنواع المدارس على عدد الطلاب الذين تبنى المدارس من أجلهم، ثم نضرب النفقات الرأسمالية اللازمة للطالب الواحد خلال سنة الأساس بالعدد المتنبأ به للأماكن الجديدة (الصفوف) أو عدد الطلبة المتنبأ به

وسائل تخفيض كلفة التعليم

- من أهم أغراض التخطيط التربوي الحصول على تعليم أكثر كفاءة وفاعلية عن طريق أقل النفقات الممكنة بمعنى زيادة الإنتاجية والحصول على أكبر مردود ممكن بأقل النفقات، وقد زاد التركيز على ذلك مع تزايد نفقات التربية وجسامة الأعباء المالية على كاهل الدول وخاصة النامية وذلك بسبب فتوة السكان والإقبال المتزايد على التعليم وقلة الموارد المالية لكن طبيعة التربية والتعليم تختلف عن طبيعة المشروعات المادية صناعية وتجارية وزراعية

صعوبة تحقيق غرض التخطيط

- يصعب وضع صيغة تحقق التوازن المطلوب بين المحافظة على أهداف التعليم ومستواه الكيفي وبين تخفيض نفقاته، إذ يقع صراع بين الحرص على تخفيض النفقات والحرص على المستوى اللازم للنتاج التربوي

وسائل تخفيض كلفة التعليم

- تخفيض كلفة الساعة الدراسية بتخفيض النفقات المكرسة للعمل التربوي والعناصر الداخلة فيه وهذا يشير إلى تحسين عمل المعلمين وجعله فعالاً ومجدياً على أقصى حد ممكن باستخدام الأساليب الفنية وتوفير الأجهزة والأدوات المدرسية وتحسين الكتاب المدرسي وزيادة عدد طلاب الصف إلى الحد الذي لا يسبب ضعف النتاج، وتحسين شروط العمل الإداري وتجنب الضياع والهدر، وتخفيض النفقات الرأسمالية بتخفيض تكاليف الأبنية المدرسية وتحسين شروطها من خلال حسن اختيار الموقع بالنسبة للسكان وتوفير الشروط الهندسية والتربوية الملائمة، والاستفادة من استخدام البناء المدرسي لأغراض عديدة كمقر للاجتماعات والحفلات واستخدام المبنى لفترتين

وسائل تخفيض كلفة التعليم

- تحسين المستوى الكيفي للتعليم وتحسين مستواه من مناهج التعليم وطرقه ووسائله والإدارة المدرسية والخطط
- تجنب الإهدار المدرسي (الرسوب والتسرب)
- ربط التعليم بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتكليف التعليم ليصبح أكثر فاعلية وأقل كلف على المدى البعيد رغم أن هذا الحل يؤدي على المدى القريب إلى زيادة النفقات
- العناية بوضع خطة تربوية مدروسة بحيث توازن بين المطالب المختلفة وتوازن بين النفقات الممكنة وتضع صيغة سليمة يتحقق فيها التوازن المطلوب بين نفقات التعليم وإنتاجيته بمعنى تخفيض النفقات والحفاظ على مستوى التعليم

تخفيض الكلفة والنفقات

- هناك تخفيض ممكن وواجب في النفقات ويؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة إنتاجية التعليم ومستواه
- هناك تخفيض في النفقات على حساب مستوى التربية
- هناك زيادة في النفقات العاجلة تؤدي إلى وفر كبير في النفقات الآجلة
- هناك عوامل غير مباشرة وغير منظورة تؤدي العناية بها إلى تخفيض نفقات التعليم بعد فترة من الزمن تخفيضا كبيرا كالعناية بتعليم الكبار وتجويد محتوى التعليم والاهتمام بالبحوث التربوية ورفع مستوى المعلمين
- تتمثل جهود التخطيط التربوي في التوصل إلى صيغة مثلى تؤلف بين الجانب المالي والجانب التربوي، بحيث يكون تجويد الوسائل المالية في خدمة التعليم وتجويد وسائل التعليم في خدمة المال، وهذا يجعل موضوع كلفة التعليم موضوعا كميا وكيفيا، اقتصاديا وتربويا

تمويل التعليم

- يعتبر تمويل التعليم من المدخلات الهامة للنظام التربوي، إذ يقف التعليم عاجزا عن تحقيق أهدافه عند معاناته بشدة من نقص التمويل، ويعتبر تمويل التعليم من المشكلات التي تعاني منها كثير من الدول والمترتبة على انتشار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية الذي يصاحبه زيادة في الطلب على التعليم، كما أن التوسع في التعليم يتطلب أموالا ضخمة للأبنية والمعدات والأدوات والمعلمين والإداريين

تمويل التعليم

- يعتمد تحقيق الأهداف التربوية وتنفيذ الخطط التعليمية على مقدرة السلطات التعليمية على تقدير وتغطية الكلفة اللازمة للتعليم
- تتعدد مستويات تمويل التعليم وفق للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ففي النظم المركزية تتحمل الدولة/الحكومة تمويل التعليم مع القليل من مصادر تمويل أخرى، وفي النظم اللامركزية تتحمل السلطات المحلية الجانب الأكبر من التمويل مع قليل من التمويل من قبل الميزانية العامة للدولة

مفهوم التمويل

- التمويل: مجموعة من الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية
- التمويل: تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين لتحقيق نتيجة مرغوب فيها وقد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو شاملة

التعريف العلمي للتمويل

- يُعنى التمويل بتحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم.
- يعرف التمويل من منظور إسلامي بأنه : الوظيفة التي تحدد الموارد المالية المتاحة ذات المصادر المشروعة ورصد المبالغ المطلوبة لتمويل نشاطات مباحة وتوضيح طريقة صرفها وذلك من أجل تحقيق أهداف محددة مسبقاً تتماشى مع روح الإسلام ولا تتعارض معه.

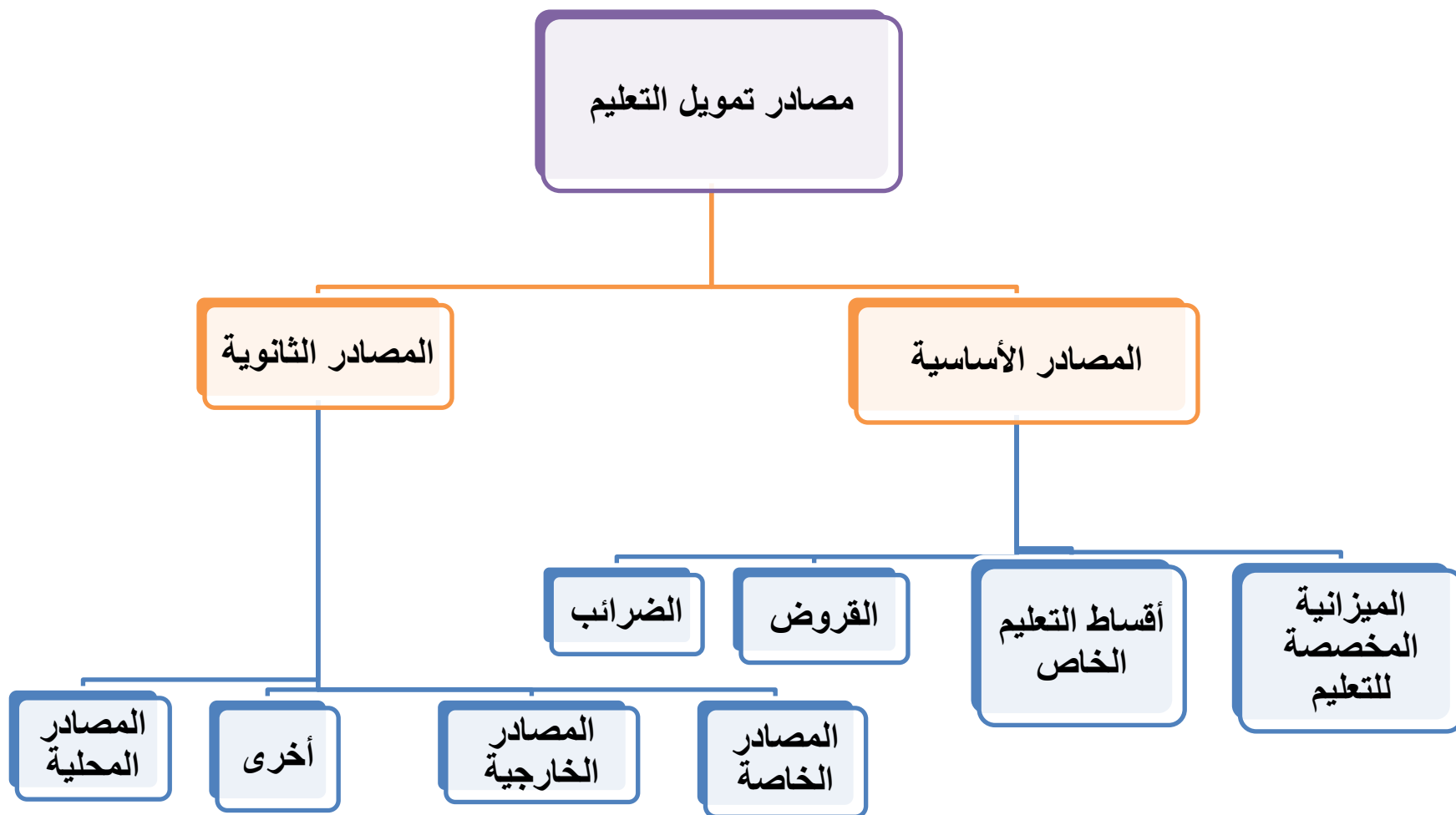
مفهوم تمويل التعليم

- تمويل التعليم: الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة وتحقيق الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في استمرار ونجاح المنظومة
- تمويل التعليم: محاولة تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال فترة زمنية محددة، وذلك في ضوء ما تم تحديده مسبقاً من كلفة
- تمويل التعليم: كل ما ينفق على التعليم من قبل النظام الاقتصادي في صورة أموال سائلة أو مساعدات عينية تنفق بشكل مقصود في سبيل توفير الخدمة التعليمية للأبناء وبالطبع لا يدخل ضمن ذلك قيمة وقت المعلم والتلميذ

تمويل التعليم ورفع الإنتاجية

- كلما زادت الأموال المخصصة للتعليم وحسن توجيهها انعكس ذلك في تجويد العمل التعليمي ورفع مستوى الخريجين
- تحاول الدول جاهدة رفع إنتاجية التعليم إما عن طريق زيادة ما ينفق عليه أو عن طريق ترشيد هذه النفقات لتحقيق أفضل النتائج

مصادر تمويل التعليم



مصادر أساسية: الميزانية المخصصة للتعليم

- يخصص مبلغ معين من المال من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم ويرتبط هذا المبلغ بالدخل القومي وميزانية الحكومة، ومن هنا تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومي والميزانية العامة من المعايير التي يستدل بها على الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم ويتخذ أساسا للموازنة بين الدول المختلفة
- نتيجة للفتاوت الكبير بين الدول فيما تخصصه للتعليم أوصت اليونسكو بمعدلات عالمية بحيث تكون ميزانية التعليم من ١٤ - ١٧ % من الميزانية العامة للدولة وحوالي ٤ - ٥ % من الدخل القومي

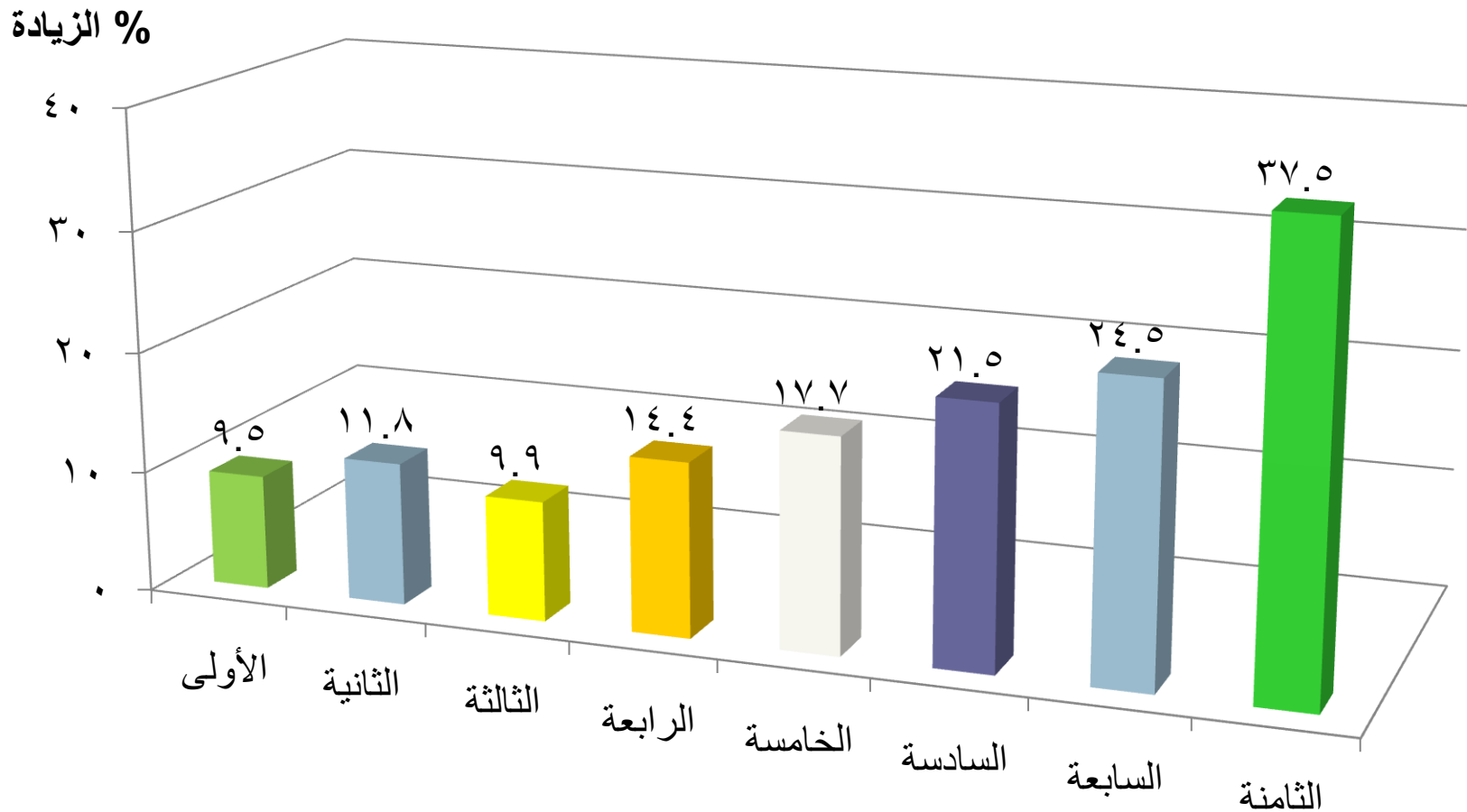
مكونات الميزانية

- التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وتشكل تكاليف الأراضي والمباني والمعدات والأدوات والتجهيزات والأثاث
 - التكاليف والنفقات الدورية وتشمل مرتبات المعلمين والإدارة والإيجارات وتكاليف المياه والكهرباء والصيانة
- تعتبر الميزانية أداة للرقابة لأنها تحدد الأنشطة التي تدور في نطاقها ويجب ألا تكون الميزانية جامدة (غير مرنة)
- تحكم الميزانية القرارات المتخذة، وأي مدير يتجاوز حدود الميزانية لا بد أن يكون لديه مبرر قوي لطلب الزيادة كما ينتقد التخطيط إذا كان بالإمكان توقع الزيادة ، وفي نفس الوقت ينتقد التخطيط على التوفير الواضح من الميزانية إذ يتهم المدير بعدم تحقيق الواجبات التي حددت له بموجب الأموال المرصودة في ميزانيته

كيف نحكم على الميزانية؟

- ينبغي أن يكون المعيار النهائي للحكم على الميزانية هو مقدار ما أسهمت به من أجل خدمة التلاميذ والمجتمع
- تحظى المدرسة في النظم المتقدمة بميزانية خاصة بها حتى في النظم المركزية كروسيا مثلاً، ولا تتمتع المدرسة بميزانية مستقلة في معظم الدول العربية
- تلعب السياسة العامة دورها فيما يخص للتعليم من الميزانية العامة للدولة فحجم الميزانية يتوقف على نظرة الحكومة لأهمية التعليم والأولوية التي تعطى له وعلى مدى نجاح وزير التربية في عرض ميزانيته وإقناع السلطة بها

تطور ميزانية التعليم عبر فترات الخطط التنموية للدولة :



المصدر : وزارة التربية والتعليم، تطور التعليم: التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية (١٤٢٤/٢٠هـ)، الإدارة العامة للدراسات والبحوث التربوية، ١٤٢٥هـ.

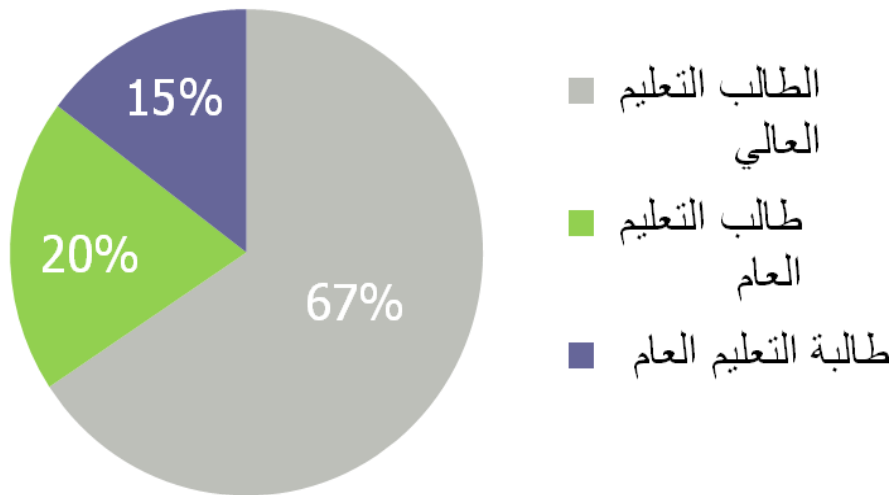
الخطط التنموية للدولة

تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية

- خُصص مبلغ ١٠٥ مليارات ريال لقطاع التعليم في ميزانية عام ١٤٢٨ وذلك بما يعادل ٢٥% من ميزانية الدولة.
- وارتفع إلى ١٢٢,١ مليار ريال عام ١٤٢٩ أي ما يعادل ٢٩,٧٨ في المائة من الموازنة العامة للدولة

من مشكلات الإنفاق على التعليم في الدول العربية

نصيب الطالب العربي في التعليم العالي
مقارنة بالتعليم العام



- في الدول المتقدمة : الفرق في الإنفاق بين طالب التعليم العالي والعام في الدول المتقدمة يزيد بمرة وثلاث فقط

- في الدول العربية: الإنفاق على طالب التعليم العالي يعادل حوالي ٤ أضعاف ما ينفق على طالب التعليم العام ، وهذا لا يدل على ارتفاع الإنفاق على التعليم العالي بل يدل على انخفاض ما ينفق على طالب التعليم العام

مصادر أساسية: الضرائب العامة

- تشكل أموال الضرائب المصدر الأساسي لتمويل التعليم في كثير من دول العالم، ويأخذ التمويل عن طريق الضرائب الأشكال التالية:
 - التمويل عن طريق الحكومة المركزية مثال روسيا وفرنسا والدول العربية
 - التمويل عن طريق الحكومة المركزية والسلطات المحلية معا (مقاطعات، محافظات، لجان مدرسية، بلديات) مثال بريطانيا
 - التمويل عن طريق الإدارة الاتحادية والسلطات الإقليمية (الولايات، المحافظات، الألوية) مثال الولايات المتحدة
- يتزايد نصيب الحكومة المركزية في تمويل التعليم في معظم الدول بسبب الصعوبات التي تواجهها السلطات المحلية في توفير الأموال اللازمة للتربية

مصادر أساسية: القروض

- استخدمت القروض سابقا في تمويل المشروعات الاقتصادية الاستثمارية القادرة على تقديم عوائد لسد القروض والفوائد المترتبة عليها، ومع اتساع النظر إلى التريبة كاستثمار - باعتبارها مشروعا منتجا على المدى البعيد ومشروعا له فوائد ونتائج غير مباشرة- حيث تزيد من الدخل القومي وبالتالي تزيد من المصادر المالية للدولة، أصبحت الدول تلجأ إلى القروض لتمويل التعليم

مصادر أساسية: أقساط التعليم الخاص

- يتحمل التعليم الخاص جانبا كبيرا من أعباء التعليم، ويحتل مكانة كبيرة في كثير من البلدان، وحتى الدول التي تأخذ بنظام التعليم العام وتنفق على التعليم لا تزال بحاجة إلى عون التعليم الخاص لأن إمكانياتها لا تتيح لها توفير الحاجات التعليمية للسكان، ويحتل التعليم الخاص جانبا كبيرا خاصة في التعليم الثانوي ، ومرحلة الحضانة ورياض الأطفال

مصادر ثانوية: المصادر الخاصة

- تشمل رسوم التسجيل وأقساط الدراسة وما يمكن أن يلقي على عاتق الطلاب كالوسائل التعليمية، أو الأموال المقدمة لصندوق التوفير المدرسي. كما تشمل المنح والهبات المقدمة من أفراد أو جماعات أو بعض مشروعات التبرع من أجل الأبنية المدرسية

مصادر ثانوية: المصادر الخارجية

- تشمل المساعدات الخارجية التي يتلقاها البلد (عدا القروض) سواء كانت مساعدات فنية (كالمعلمين والأساتذة من قبل دولة أخرى، تقديم بعض المنح الدراسية) ، أم مالية كالمنح التي تقدمها بعض الدول

مصادر ثانوية: المصادر المحلية

- تشمل مساعدات خاصة يقدمها الأهالي في البلد أو القرية كتقديم قطعة الأرض التي تنشأ عليها المدرسة أو تقديم البناء كاملاً، أو تولي نفقاتها

مصادر ثانوية: مصادر أخرى

- تشير إلى نشأة شركات خاصة تتولى استثمار رؤوس أموالها عن طريق التربية كتقديم قروض مالية للطلاب والمحتاجين مقابل حصول هذه الشركات فيما بعد على جزء من أرباح هؤلاء الطلبة بعد تخرجهم، ويواجه هذا المصدر صعوبات مبدئية وصعوبات عملية (مبدأ الشراكة، صعوبة مراقبة الدخل والأرباح)
- اتخذت بعض الدول صيغة قريبة تتمثل في أن يقدم الطالب مقابل تعليمه مبلغا ثابتا من المال أو خدمة للدولة تبلغ عددا من السنوات بمعنى قيمة عينية أو مبلغا معيناً يعادل نفقات الدراسة

مصادر تمويل غير حكومية

١- **المشاركات المجتمعية:** ما يساهم به القطاع الخاص من مؤسسات وشركات وهيئات وجمعيات وأفراد من أموال نقدية أو عينية ومن أشكالها:

- التمويل المالي المباشر عن طريق ضرائب تدفعها الشركات أو المواطنون ويستفاد منها في الحصول على التجهيزات واللوازم المدرسية أو لدفع رواتب المعلمين والموظفين أو لصيانة المدرسة
- المشاركة عن طريق التبرع النقدي أو بأرض أو بناية أو تقديم تجهيزات غذائية أو مختبرات أو تأثيث مدارس أو وسائل تعليمية أدوات رياضية
- المشاركة في الأعمال الإنشائية أو صيانة الأجهزة أو مشاركات تطوعية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار

مصادر تمويل غير حكومية

- ٢- التمويل الذاتي: لجوء بعض المؤسسات التعليمية إلى تطوير نشاطاتها التعليمية إلى نشاطات تعليمية إنتاجية، أي عائدات مادية تعين المؤسسة في تخفيف الاعتماد على المصادر الحكومية في توفير الحاجة للموارد المالية الضرورية
- ٣- مشروع الوقف: تشجيع قيام مؤسسات وقفية مدرسية في المجتمع تعمل على توفير الدعم المالي والمعنوي لمدارس التعليم العام وبرامجها وأنشطتها المختلفة مثال: دول الخليج العربي

مصادر تمويل غير حكومية

- ٤- محاولة المدارس إيجاد كفايتها المالية لسد بعض النفقات من مواردها الإنتاجية سواء كانت صناعية أم زراعية، بمعنى تحويل المدارس إلى مواقع إنتاجية مع استمرار تقديم الخدمات التعليمية، وتمكن هذه المبادرة المدارس من تغطية جزء من نفقاتها عن طريق الإنتاج وصولاً إلى وحدة متكاملة يتم من خلالها ربط التربية والتعليم بالعمل والإنتاج.
- مثال: الجامعات وما يمكن أن يقدمه الخبراء والعلماء فيها من مختلف التخصصات من خدمات للقطاعات المختلفة من خلال إجراء البحوث ودراسات الجدوى وتقديم المشورة

مصادر تمويل غير حكومية

٥- تحقيق مساهمة القطاع الخاص: يتم من خلال إسناد أدوار للقطاع الخاص تتمثل في خصخصة بعض قطاعات التعليم وبت روح التنافس سعياً وراء التميز خاصة قطاع التعليم العالي حيث تنوعت النظم والمناهج التعليمية ومصادر التمويل بما يتناسب وسوق العمل

مؤشرات تمويل التعليم

- إن الكفاءة الإنتاجية لكل نوع من أنواع النشاط التعليمي هي المعيار الاقتصادي للتعليم إلى جانب المعايير القومية والاجتماعية كالعادلة الاجتماعية واعتبار التعليم حق لكل مواطن وقيمة التعليم في إثراء حياة الفرد

أولا ميزانية التعليم والجهد التعليمي

- إن الجزء المخصص من أموال للتعليم من ميزانية الدولة، بالإضافة إلى الثروة التعليمية ممثلة في المباني والأجهزة والأدوات والمعلمين والإداريين، تدل على مدى اهتمام المجتمع بالتعليم وتوجهه إلى الاستثمار فيه
- يضاف إليه ما تبذله الأسرة في التربية وكذلك الخدمات والرعاية الاجتماعية والتثقيفية
- الميزانية المتزايدة لا تعني بالضرورة زيادة الجهد التعليمي، فقد تكون لامتناس الأعداد المتزايدة، كما أنها وحدها لا تعطي صورة كاملة عن الجهد التعليمي

عوامل الزيادة المطردة في ميزانية التعليم

- الارتفاع في تكلفة الوحدة التعليمية
- زيادة أعداد المتعلمين والملتحقين بمختلف أنواع التعليم
- التوسع في التعليم العالي وما يرتبط به من أنواع الدراسات المتخصصة في مستويات البحث وخاصة في ميادين العلوم وتطبيقاتها

ثانياً ميزانية التعليم والميزانية العامة

- تمثل العلاقة بين ميزانية التعليم وميزانية الدولة الوضع النسبي للجهود التعليمي في صلته بالجهود الأخرى للدولة (زراعة، صحة، إسكان، مواصلات)
- تعتبر نسبة ميزانية التعليم إلى ميزانية الدولة من الدلالات التي تستخدم في الإحصاءات التعليمية لتوضيح مدى الجهد التعليمي مقدراً في صورة رقمية بالنسبة لجهود الدولة الأخرى

ثالثا ميزانية التعليم والدخل القومي العام

- تعتبر النسبة بين الدخل القومي وميزانية التعليم من دلائل الجهد التعليمي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر هذا المؤشر أكثر دلالة على نوع المجهود التعليمي الذي يمكن أن يحدثه المجتمع كله في جهاز التعليم للحاضر والمستقبل، كما يدل على مدى ما يمكن أن يستثمره المجتمع في جانب التعليم من مجموع طاقاته

رابعاً نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم

- يتم تحديده من خلال تحديد نسبة ميزانية التعليم إلى عدد السكان وهو مؤشر يفيد في المقارنة وفي معرفة النمو الكمي والكيفي

خامسا توزيع ميزانية التعليم على المراحل والمستويات والأنواع المختلفة

- يشير إلى النسب التي يتم بها توزيع ميزانية التعليم على مختلف المراحل والمستويات (ابتدائي، متوسط، ثانوي، عالي) وعلى أنواع التعليم (فني، مهني، تقني، علمي، أدبي)
- كما يدل هذا المؤشر على تكلفة التلميذ في كل مرحلة ونوع من أنواع التعليم

سادسا أنشطة التدريس ومعدلاتها

• يتضمن هذا المؤشر ما يلي:

معدل نصيب المدرس من التلاميذ في الفصل الواحد

معدل نصيب المدرسة من الفصول

معدل نصيب الإشراف من الفصول أو المدارس أو التلاميذ

تختلف المعدلات تبعا لمرحلة التعليم ومستواه ونوعه

ومقتضياته، كما يتصل بهذا المؤشر نصاب المعلم وعدد

ساعات التعليم الأسبوعية للطالب ونصيب الطالب من مساحة

الصف والساحات والملاعب، كما يندرج ضمنه الانتظام في

المدرسة

سابعا مؤشرات أخرى

- هناك معايير أخرى يمكن اتخاذها وتعتبر ذات دلالة في تقدير اقتصاديات التعليم وكفاءته منها:
 - طرق التدريس المناسبة
 - توزيع الفصول حسب مستويات التحصيل مما يؤدي إلى كفاية في العائد التعليمي
 - إنتاج الكتب بأقل التكاليف بما لا يقلل من قيمة الكتاب وفائدته
 - توجيه التلاميذ وتنمية اهتماماتهم
 - وضع الخريج في المكان المناسب للعمل حسب التخصص وبما يناسب الميول والقدرات مما يؤثر في العائد الحقيقي للتعليم

معايير تقييم نظام التمويل

- هناك معايير تستخدم لتقييم نظام التمويل التربوي من أشهرها:
 - مناسبة التمويل (درجة مناسبة مستوى توفير الخدمات التربوية)
 - الكفاءة (الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف بأقصى حد ممكن)
 - العدالة (التكافؤ في توفير الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع، والعدالة في توزيع عبء التعليم بين المجموعات المختلفة في المجتمع)

المناسبة

- النسبة المئوية المخصصة للتعليم من الناتج القومي الإجمالي، نسبة حصة التعليم إلى ميزانية الحكومة المركزية
- من المقاييس الحديثة للمناسبة (تقترب من المخرجات والأهداف وتتحرك نحو التفصيل والجودة):
 - نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي وبالقيااس للفئة العمرية المناظرة
 - درجة التوازن في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث
 - نسبة التسجيل في التعليم الثانوي والعادي
 - معدل تعليم الكبار

الكفاءة

- من أشهر مقاييس الكفاءة:
 - الكلفة – المنفعة
 - الكلفة – الفعالية
- يمكن أن يستخدم أي من الأسلوبين لمقارنة كفاءة طرق بديلة لإنجاز نفس الهدف المذكور بأقل تكلفة، ونفس الشيء بالنسبة مثلاً لاستخدام الكمبيوتر في العملية التعليمية، أو إطالة اليوم الدراسي
- * يستخدم أسلوب الكلفة – المنفعة في حالة التمكن من التعبير عن كل من المدخلات (الكلفة) والمخرجات (المنفعة) في صورة نقدية، في حين يستخدم أسلوب الكلفة – الفعالية في حالة عدم التمكن من التعبير عن المخرجات (الأهداف والمنفعة) في صورة نقدية وهذا هو الوضع السائد في التربية

العدالة

- يركز على مسألة العدالة فيما يتعلق بكيفية وجوب توزيع عبء التعليم بين المجموعات المختلفة في المجتمع والرغبة العامة في إيجاد وضع أقرب إلى العدالة بين الدولة والأفراد في استفادتهم من التعليم، وكذلك بين فئات المجتمع وأرجائه المختلفة وبخاصة الفقراء والأغنياء والريف والحضر
- ليس هناك جدل حول إلزامية التعليم ومجانيته في مراحل التعليم قبل الجامعي، لكن الجدل حول تكاليف التعليم العالي

نماذج تمويل التعليم في العالم

- نموذج الاتحاد السوفيتي السابق: تتولى الحكومة المركزية الإنفاق على التعليم وتخصص لكل جمهورية ميزانية تقوم وزارات التربية والتعليم بإدارتها، يسهم الأفراد والهيئات المحلية بتقديم مساعدات اختيارية توجه لبناء المدارس أو إصلاحها أو تزيينها أو تقديم أدوات تعليمية أو قطع أراض، ويعتبر التعليم مجانيا في جميع المراحل بما في ذلك التعليم العالي

نماذج تمويل التعليم في العالم

- نموذج الولايات المتحدة الأمريكية: يتم الإنفاق على التعليم من عدة مصادر وتختلف المبالغ الموزعة على الهيئات المحلية للإنفاق على شؤون التعليم باختلاف الولايات كما تختلف أيضا طرق التوزيع، وأفضلها أن يصدر تشريع الولايات قرارا يحدد الحد الأدنى لمبلغ الإنفاق على كل طفل مسجل وتكلف كل وحدة محلية في الولاية بفرض ضريبة على العقارات يسد عائدها جانبا من نفقات التعليم ثم يحسب الفرق بين المبلغ المجموع من الضرائب والنهاية الصغرى التي قررتها الولاية ثم يدفع الفرق لكل وحدة من الضرائب العامة التي تفرضها الولاية

تحديات تمويل التعليم

- إن الدول وخاصة النامية منها قد وصلت إلى المستوى الأعلى في الإنفاق على تمويل التعليم ولا يمكن لها بأية حال من الأحوال زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازنة العامة للدولة
- إن الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم العالي يتزايد باستمرار نتيجة لعوامل سكانية وديموغرافية
- إن مفهوم المجتمع بكامله (قطاع عام وخاص) قد ترسخ بشكل كبير في تمويل التعليم
- إن التوجه نحو الخصخصة سيقلص الدور الحكومي بالنسبة للتعليم العالي في النواحي التمويلية والتوظيفية، وبالتالي سيكون القطاع الخاص أكبر مستفيد من خدمات التعليم العالي

اقتصاديات المدرسة

• مقدمة

ليس المهم أن نحصل على المال، ولكن المهم هو المحافظة على المال الذي نحصل عليه ومعرفة كيفية إنفاقه
سئل أحد الأغنياء كيف جمعت هذه الثروة الضخمة.
فأجاب : بقلة المصاريف وحسن تدبيرها
فما أهمية الميزانية للفرد على مستوى الحياة الشخصية والحياة العملية (كقائد تربوي) ؟

مفهوم الميزانية المدرسية

- خطة إجرائية يعبر عنها بالصيغ المالية ، توضح كيف تتصرف المدرسة بالمال والمصادر الأخرى لدعم خطتها التي تصف أهدافها واتجاهاتها والطرق التي تحققها، على أساس أن تراجع دوريا. وتوضع الخطة على أساس وأولويات الإدارة بما يحقق الأهداف بأعلى جودة

كيفية إعداد الميزانية المدرسية

- تختلف طرق إعداد الميزانية ودرجة تعقيدها وتفصيلها حسب نوع النشاط الذي تزاوله المؤسسة، وحجم الموارد المالية وبنود الصرف الواردة في الميزانية
- يتم تمويل المدارس من خلال نسبة محددة من الميزانية الخاصة بإدارة التعليم، بالإضافة إلى النسبة التي تحصلها المدرسة من المقصف المدرسي (مثال تقدم شركة الخليج لكل ١٠٠ طالبة ١٠٠٠ ريال بمعنى كلما زاد عدد الطالبات زادت نسبة المدرسة)، توزع الأموال التي يتم تحصيلها وفقا لبنود محددة وبنسب محددة
- تتولى المساعدة الإدارية الملف المالي من إدخال الحسابات وتوضيح أوجه الصرف حسب البنود المحددة وتحت متابعة وإشراف مديرة المدرسة

إدارة الشؤون المالية في المدرسة

- تتولى إدارة الشؤون المالية في المدارس لجان مختلفة برئاسة مدير المدرسة الذي يشرف إشرافاً تاماً على مصادر هذا المال وقوم برسم السياسات المالية الكفيلة بتحقيق الأهداف التربوية في المؤسسة التعليمية.
- إن إدارة الأموال الخاصة بالمدرسة إدارة سليمة يعتبر من أهم الأمور التي تجعل المدرسة تحقق الأهداف التي يتم من أجلها تحصيل هذه الأموال

اللوازم المدرسية

- تشير اللوازم المدرسية إلى كافة مستلزمات تسيير العملية الإدارية والتعليمية في المدرسة وتتضمن لوازم مكتبية وقرطاسيه (دفاتر مكتبية ومحاسبية ونماذج) وأدوات ووسائل تعليمية تخدم كافة المواد الدراسية من ألوان بأنواعها المختلفة وأقمشة وأدوات خياطة وأدوات المطبخ(تدبير منزلي) وأدوات رياضية، مواد للمختبرات وإجراء التجارب

تنظيم حسابات المدرسة

المجموع	٢%	٣%	١٥%	١٥%	٥%	١٠%	٤٥%	٥%	الشيكات
	احتياطي	دعم صندوق الإدارة	نظافة وصيانة	تأمين مستلزمات	تكريم موظفات	تكريم متفوقات	تمويل النشاط	مساعات	
	14	21	105	105	35	70	315	35	شيك ١
	10	15	75	75	25	350	225	25	شيك ٢
	20	30	150	150	50	100	450	50	شيك ٣
	6	9	45	45	15	30	135	15	شيك ٤
	4	6	30	30	10	20	90	10	شيك ٥
									المجموع
									المتوسط

عائدات التعليم

- يرتبط مفهوم عائدات التعليم بأحد مداخل التخطيط التربوي الرئيسية وهو مدخل التكلفة والعائد، ويرتبط هذا المدخل بنظرية الاستثمار البشري المستند إلى فكرة أن التعليم الذي يتلقاه الفرد يؤثر بطريقة مباشرة على النشاط الاقتصادي والإنتاجي والدخل القومي كغيره من أنواع الاستثمار بل وأكثره مردوداً. مما حول الانتباه نحو العائد الاقتصادي من التعليم والذي يعود على الفرد والمجتمع.
- يقوم مدخل التكلفة والعائد على تخطيط التعليم بإعادة تركيب النظام التعليمي ككل مرتبطاً بنمو الاقتصاد بحيث يتم تقدير أعداد الطلاب اللازمين لكل مستوى ثم يوزع الإنفاق على المراحل التعليمية

التكلفة والعائد (مميزات وعيوب)

- **مميزاته:** يؤدي إلى الاستثمار الأمثل للموارد ويعد أسلوباً مناسباً للدول الفقيرة، ويحدد حجم النظام التعليمي تتوقف مخرجاته مع متطلبات التنمية والإنتاج، كما يترتب عليه القضاء على فائض المتعلمين والبطالة
- يعتمد على تحديد العائد الاقتصادي للتعليم والذي قد يتم بما يلي:
 - العلاقة بين الإنفاق على التعليم وتكوين رأس المال البشري
 - القيمة الاقتصادية للتعليم العالي
 - تحديد إسهام التعليم في الإنتاج القومي
 - قياس العائد على الفرد من الإنفاق على التعليم
 - دراسة العلاقة بين نسب المقيدون في التعليم والنمو والإنتاج الكلي

التكلفة والعائد (مميزات و عيوب)

- عيوبه: صعوبة قياس العائد من التعليم (لماذا؟)، والانغماس في الأساليب والنظرة الاقتصادية البحتة دون النظر إلى أهداف التربية الأخرى.

- يعتبر قياس العائد من التعليم صعبا للأسباب التالية:

- صعوبة القياس الكمي لأشياء غير مادية
- صعوبة قياس أثر التعليم وحده إلى إنتاجية العمل
- عدم دقة استخدام الأجر كمؤشر أو دليل على الكفاية
- تأخر ظهور العائد الاقتصادي للإنفاق على التعليم
- إهمال دراسة أثر الجانب الثقافي والأيدولوجي للتعليم
- تجاهل دور العلم والبحث العلمي

أهمية دراسة عائدات التعليم

- هناك توجه كبير إلى قياس العائد الاقتصادي من التعليم لأنه:
 - يفيد في ربط التنمية الاقتصادية بالتعليم
 - يتيح للمخطط التربوي ربط التعليم بحاجات سوق العمل من الأيدي العاملة
 - يتيح الفرصة أمام متخذ القرار بالتوسع في استحداث تخصصات معينة أو زيادة القبول في تخصصات أخرى بناء على الطلب عليها
 - يتيح الفرصة لتوجيه الأفراد نحو تخصصات معينة نتيجة عائدها الاقتصادي المرتفع
 - يتيح المجال لإجراء المقارنة بين الاستثمار في المجال التربوي والاستثمار في الميادين الأخرى

طرق قياس عائدات التعليم

- الطرق التي تستخدم لقياس إسهام التربية والتعليم في الاقتصاد وتتضمن:

➤ طريقة الترابط

➤ طريقة البواقى

➤ طريقة القياس المباشر لعائدات التعليم

طريقة الترابط

- إيجاد ترابط بين النشاط التربوي والنشاط الاقتصادي كعمل مقارنة بين عدد من البلدان في وقت واحد واكتشاف الترابط بين التعليم ونمو الدخل القومي، وباختصار تقوم هذه الطريقة على المقارنة بين مؤشر كلي للنشاط التعليمي ومؤشر للنشاط الاقتصادي
- من عيوب هذه الطريقة إهمال أثر العوامل غير التعليمية التي يمكن أن تزيد النشاط الاقتصادي كرأس المال المادي وأسعار النقد

طريقة البواقي

- تتلخص في أن الزيادة في إجمالي الدخل القومي ترجع إلى ما أنفق من رأس المال والعمل، أما الباقي فيعود للتحسن في أداء القوى العاملة بسبب التعليم
- من عيوب هذه الطريقة أن الباقي الذي يعزى إلى تزايد المعرفة قد يتضمن مساهمة رأس المال في تحسين التعليم

طريقة القياس المباشر لعائدات التعليم

- تقوم على حساب تكاليف المشروع التعليمي ثم حساب عائداته ومن خلال طرح العائدات من التكاليف نتوصل إلى إنتاجية التعليم أو الأرباح وهنا يمكن أن يقاس العائد بطريقتين:
 - على مستوى الأفراد بالمقارنة بين أرباح الأفراد ومستوى تعليمهم
 - على مستوى المجتمع بالمقارنة بين الزيادة في الدخل القومي والدخل الناتج عن مخزون التعليم لدى القوى العاملة

انتقادات موجهة لطريقة القياس المباشر

- يعتمد قياس العائد فيها على فكرة أساسية هي أن الفروق بين أرباح الأفراد تعكس الفروق في التحصيل الدراسي الذي حصلوا عليه، لكن قد يعود الفرق إلى ذكاء الأفراد وقبلياتهم ومكانتهم الاجتماعية أو الوضع المالي لأبائهم أو مكان سكنهم أو طموحاتهم أو علاقة ذويهم بمسؤولين في السلطة، فنجد أحيانا فروقا كبرى في دخول الأفراد الذين حصلوا على شهادة واحدة كالجامعة مثلا الثانوية العامة فيما بينهم، كما نجد ارتفاع أجور بعض المهن كالأطباء والمهندسين الذين تقف نقاباتهم وراء ارتفاع أجورهم